أهمية وأشكال التعاون في العمل البلدي

د. سامي منقاره
رئيس بلدية طرابلس

من المعلوم أن التعاون يُشكّل العنصر الأساسي للنجاح في أي حقل ومجال، وأهميته تنبع من توسع نطاقه حتى أصبح سمة العصر. ولقد كان للتطور التكنولوجي دوره وأثره الكبير في تسهيل هذا التعاون، لا سيّما في توفير سبل الإتصال السهلة والسريعة، والتي مكّنت الجميع من تبادل المعلومات والانتقال من مكان إلى آخر مهما قُربت المسافات أو بعدت.

ويأخذ التعاون على صعيد العمل البلدي طابعاً خاصاً نظراً لتعدُّد مستوياته وأشكاله، لا سيّما أن هذا العمل يمس المواطن في جميع أموره الحياتية اليومية بشكل خاص والإنمائية والمستقبلية بشكل عام.

ولا بد لنا من أن نُبيّن بإيجاز كلاً من خصائص المدينة وطبيعة العمل البلدي، لأنهما يُشكّلان الإطار الذي يتم التعاون في العمل البلدي في أرجائهما، وذلك قبل أن نعرض مفصّلاً لأهمية التعاون وأشكاله المختلفة على صعيد المدينة أو على صعيد المدن ومنظماتها.

خصائص المدينة

شكّلت المدينة أول تجمُّع منظّم للحياة البشرية، فنشوؤها ووجودها ودورها في المجتمع سابق للدولة. والسياسة في جوهرها تنظيم وتأمين المصالح العامة للمواطنين على صعيد المجتمع بصرف النظر عن حجمه ونطاقه.

والمدينة هي المكان الذي نتعرّف فيه إلى الآخرين، ونتصل بهم ونفكّر لنعمل معهم، من هنا تبدو مسؤولية البلدية بضرورة تأمين الأجهزة، وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق الاتصال بين الناس، بما يمكّنهم من العمل معاً، سواء على صعيد المدينة أو على صعيد الوطن بل وحتى على صعيد العالم.

ودور المدينة لا يقوم فقط على تنسيق المبادرات بل يتعدّى ذلك إلى خلقها وإيجادها لتطوير

المجتمع، مع احترام ما يصدر عن المواطنين بهذا الشأن وتنميته. وهذا الدور يزداد أهمية يوماً بعد يوم وذلك لأسباب عديدة نرى من المفيد أن نستعرض أبرزها:

ـ أصبحت المدينة تستقطب في عصرنا الحاضر القسم الأكبر من السكان للعيش فيها، ففي بداية القرن العشرين لم يكن عدد سكان المدن يتجاوز ١٥٪ من سكان العالم، أما في العام ٢٠٠٠ فإن هذه النسبة سترتفع إلى ٥٠٪، هذا مع التنويه إلى أن المدن الكبيرة تستقطب ٦٠٪ من سكان المدن.

ـ أصبحت المدينة تُشكّل، في مطلع القرن الواحد والعشرين، المركز الرئيس لإنتاج الثروات، ففيها تتركّز القوى الاقتصادية والصناعية، وتقارير البنك الدولي تُشير إلى أن ٨٠٪ من النمو الاقتصادي يأتي من المدن بحيث أصبحت المدينة المُحرّك الأول للنمو.

ـ تُشكّل المدينة المكان الطبيعي الذي تولد فيه الأنماط الجديدة للحياة، وللعلاقات الجديدة للعمل، وكذلك العلاقات الاجتماعية بين فئات وطبقات المجتمع، وفيها تنبت وتتّسع الأفكار المختلفة في شتى الميادين، حتى أن الثقافة العلمية اليوم لها طابع المدينة وهذا ما جعل هذه الأخيرة قادرة بصورة أو بأخرى، على التحكّم بحضارة المستقبل.

ومن هنا تبرز مسؤولية البلدية في اعتماد التعاون قاعدة أساسية في عملها، هذا التعاون الذي ينطلق من العلاقة بينها وبين المواطن، ثم يتّسع إلى أصغر خلية في المجتمع وهي العائلة، ومن ثم ليتدّرج إلى شرائح أكبر، حتى يتعدّى نطاق المدينة ليصل إلى التعاون بين البلدية والبلديات الأخرى القائمة في المدن القريبة أو البعيدة. ذلك أن المجتمع الذي كان ينحصر في السابق ضمن حدود المدينة، ما لبث أن امتد نطاقه إلى حدود الدولة، واليوم أصبح هذا النطاق يشمل العالم بأسره، وبات على البلدية أن تلعب دورها في هذا الإطار وعلى هذا الصعيد.

نطاق العمل البلدي

وفي هذا الخضم من التطوُّر لخصائص المدينة كان لا بد للبلدية، كمؤسسة للإدارة المحلية، من أن تتفاعل معه وأن تطور دورها لكي يبقى على المستوى الذي يلبي حاجات المدينة وطموحاتها.

ولقد أكدت جميع التشريعات الوضعية التي تناولت دور البلدية، على إعطائها صفة الإطلاق بكل ما يتعلّق بالمدينة دون أن تترك لها مجال اختراق الحواجز الفاصلة بينها وبين دور الدولة، لا سيّما على صعيد السياسة الخارجية والدفاع والنقد، وهذا طبيعي للحفاظ على وحدة الدولة. ونرى من المفيد، في إطار هذا البحث، أن نُعدّد بعض الاختصاصات التي أوكِلت إلى العمل البلدي لنرى حجم وضخامة الدور الذي أوكِل للبلدية بسلطتيها التقريرية المتمثّلة بالمجلس البلدي، والتنفيذية المتمثلة برئيس البلدية.

لقد أوكِل إلى المجلس البلدي إقرار:

ـ البرامج العامة للأشغال والتجميل والتنظيفات والشؤون الصحية ومشاريع المياه والإنارة.

ـ تخطيط الطرق وتقويمها وتوسيعها وإنشاء الحدائق والساحات العامة ووضع التصاميم العائدة للبلدة والمخطط التوجيهي العام.

ـ إنشاء الأسواق والمنتزهات وأماكن السباق والملاعب والحمامات والمتاحف والمستشفيات والمستوصفات والمكتبات والمساكن الشعبية والمغاسل والمجارير ومصارف النفايات وأمثالها.

ـ مراقبة سير المرافق العامة وإعداد تقارير عن سير العمل فيها إلى الإدارات المعنية.

أما رئيس البلدية فهو الساهر على تنفيذ قرارات المجلس البلدي، والضامن لتطبيق القوانين الوطنية في نطاق المدينة، كما أُعطي، بحسب القانون، صلاحيات خاصة به مما يجعله محور النشاط البلدي الذي يتجلّى من خلال المهام الآتية:

ـ الاهتمام باستدراك أو منع ما من شأنه أن يمس الراحة والسلامة والصحة العامة، وكل ما يختص بحماية صحة الأفراد والصحة العامة.

ـ فرض ما يلزم من تدابير النظافة ووسائل الوقاية من الحريق والانفجار، ومراقبة الأماكن التي تُخزّن فيها المواد الملتهبة والمحروقات.

ـ كل ما يختص بحماية البيئة والمناظر الطبيعية والآثار التاريخية، وصيانة الأشجار والأماكن المُشجرّة ومنع التلُّوث.

ـ الترخيص بحفر الطرقات العامة لمد قساطل المياه والكهرباء والهاتف والمجارير وغيرها لقاء كفالة تضمن إعادة الحال إلى ما كانت عليه على نفقة طالب الترخيص، بما في ذلك المؤسسات العامة والمصالح المستقلة وإدارات الدولة.

ـ تولي شؤون الأمن بواسطة الشرطة البلدية التي تتمتّع بصفة الضابطة العدلية، وله أن يطلُب مؤازرة قوى الأمن الداخلي عند وقوع أي جرم، أو احتمال حدوث ما قد يُهدد السلامة العامة، وأن يُباشر التحقيقات اللازمة.

أهمية التعاون

إن ما عرضناه من خصائص للمدينة ومن طبيعة للعمل البلدي، يجعلنا ندرك فوراً أهمية التعاون بل وضرورته للنجاح في كل عمل بلدي سواء كان داخل المدينة أم خارجها.

فالمدينة هي المكان الذي تعيش فيه مجموعة من السكان على اختلاف ثقافاتهم ومذاهبهم

وطبقاتهم وأعمارهم، والتفاعل بين هؤلاء السكان من شأنه أن يؤدي إلى حصول صراعات بين مجموعاتهم، مما يفرض على المسؤولين في البلدية العمل على خلق مناخ من التقارب، وإلى إيجاد روح التعاون بين السكان لكي يكون التفاعل بين فئاتهم وطبقاتهم إيجابياً، بحيث تتحوّل الخلافات إلى توافق وهذا ما يضمن التكامل على صعيد المدينة.

والمدينة تزخر بالكفاءات في مختلف الإختصاصات، وتختزن الكثير من الخبرات والتجارب، ولا بد للبلدية من أن تستفيد من هذه الطاقات، لكي تقوم بالدور الموكول إليها على الوجه الأكمل. وهذا لا يتحقّق إلا عبر انفتاحها على المجتمع بكل فئاته وطبقاته، بحيث تستقطب الإمكانات المتوافرة وتوجهها نحو أهداف المدينة، وبذلك يعطي التعاون ثماره المرجوة.

أما التعاون خارج نطاق المدينة فإنه ينطلق من خصائص التعاون داخل المدينة، إذ فيه تنشأ علاقات الثقة المتبادلة واحترام خصائص الآخرين ونبذ الانعزالية والتقوقع، ومن هنا تقع على البلدية مسؤولية تسخير كل إمكاناتها ووضع مخططاتها لتوجيه الرأي العام حول هذه القيم لتركيز السلم الأهلي داخل المدينة.

ولعل التعاون بين مدن العالم يُشكّل أحد أبرز وسائل العمل لنشر هذه القيم التي تتعرّض في عصرنا الحاضر إلى الخطر، ذلك أن الانفتاح على المجتمعات الأخرى، والتي تُشكّل بطبيعتها نماذج مختلفة، هو السبيل لنشر المبادىء الرامية إلى جعل التعاون الدولي بين الشعوب أساساً لتوطيد السلام على الصعيد العالمي.

إن استفاقة روح العنصرية والنزاعات الدينية في وقتنا الحاضر وفي بعض بقاع الأرض، من شأنها أن تؤدي إلى حروب أهلية مع ما ينجم عن ذلك من نتائج خطيرة على الإنسانية وعلى السلام الدولي، وهذا يلقي على المدن مسؤولية تاريخية للتصدي لهذه البوادر، والقضاء عليها في المهد، بإعطاء المثال النوذجي لتعاون البشر على اختلاف عروقهم وأديانهم، والعيش بسلام معاً في نطاق المدينة، فتُشكّل بذلك نموذجاً للعيش بسلام بين الدول وبالتالي بين البشر.

ولا تقتصر أهمية التعاون بين مدن العالم على توفير مناخات السلام بين الشعوب والأمم، بل إن أسباباً أخرى، تقنية وعملية، تجعل هذا التعاون يزداد أهمية في إعطاء العمل البلدي دفعاً لقيام البلدية بدورها المرسوم، كما سبق أن أوضحناه آنفاً، ولعل أبرز هذه الأسباب هي:

ـ إن العدد الأكبر من المدن مؤهل لكي يضع تجاربه وخبراته ومنجزاته بتصرُّف المدن الأخرى، كما إنه يحتاج إلى الاستفادة من تجارب وخبرات ومنجزات المدن الأخرى. فالحاجة إلى التعارف والتعاون والتبادل هي مشتركة لدى جميع المسؤولين في المدن، لا سيّما أن الأوضاع التي تواجه البعض منهم ليست غريبة كلياً عما يواجهه الآخرون، وهذا من شأنه أن يخلق بينهم وحدة متماسكة

يجب الاستفادة منها في خدمة المواطنين.

ـ أدى تطوُّر المجتمعات إلى تشجيع انفتاح المدن على بعضها البعض، وعلى التعاون فيما بينها خارج نطاق دولها، فوحدة المشاكل التي تواجه المدن، وتشابه عناصرها، وتطور وسائل الاتصال والنقل والإعلام، جعلت التعاون بين المدن أكثر من ضرورة لها ولسكانها، ولا سيّما أن هذا التعاون يرمي إلى تبادل المعرفة وتوفير العمل المشترك بين بني البشر رغم الفوارق في انتمائهم المدني أو الديني أو العرقي.

وهكذا نرى أن البلدية، التي تُشكّل أبرز مظهر للإدارة المحلية، أقرب من أية مؤسسة، بما في ذلك الدولة، إلى الشعب ومعرفة حاجاته واتجاهاته وتمثيل رغباته وأمانيه. لذلك فإن البلدية تُشكّل المستوى الأفضل لتحقيق التعاون والتكامل بين الإنسان وأخيه الإنسان، على الصعيد المحلي أو الدولي، فإذا كانت المدينة تُشكّل نطاق الحوار الديمقراطي الدائم بين سكانها وتُمثّل مستوى المسؤولية المباشرة، فإن هذا يؤهلها لأن تكون نافذة الانفتاح الدولي والتعاون بين الشعوب.

أشكال التعاون

التعاون على صعيد المدينة الواحدة

لا شك في أن البلدية هي نقطة التقاء المدينة بمواطنيها ومؤسساتها، من هنا تبرز أهمية العلاقات بينها وبين سكان المدينة سواء على الصعيد الفردي أم على صعيد الجماعات المتآلفة بصورة عفوية، أو المنظمة ضمن إطار جمعيات مهما تعدّدت أو تنوّعت طبيعة هذه الجمعيات.

وإذا كانت النصوص القانونية تفرض على البلدية التعامل مع المواطنين، للتعرُّف على حاجاتهم والعمل على تلبيتها، وتأمين تسيير عدد من المرافق الخدماتية التي تهم سكان المدينة، فإن الأساليب التي تنتهجها للقيام بذلك تبقى متروكة لخيارات البلدية التي تضع بنفسها الخطوط العامة لبرامج عملها.

ولا بد من القول إن كل أسلوب لا يرتكز في جوهره على الانفتاح على المواطن وإفساح المجال له ليُعبِّر عن رأيه بصراحة، يجعل البلدية بعيدة عن واقع المدينة، وبالتالي يجعل إجراءاتها غريبة عن رغبات المواطنين، وفي هذا الفشل الكبير.

ولا يكفي أن تكون علاقة التعاون أحادية الإتجاه، بمعنى أنها تقوم على الاستماع للمواطن لمعرفة أفكاره وتطلُّعاته، بل يجب أن تكون مزدوجة الاتجاه أي تقوم على الحوار وتبادل الرأي، لكي

تنتهي إلى القيام بعمل مشترك يشعر خلاله المواطن أنه والبلدية جسم واحد سواء، على صعيد تحديد الحاجات أم على صعيد رسم طرق تحقيقها بل وأيضاً على صعيد تنفيذ الأعمال اللازمة لبلوغها.

ولعل التطبيق العملي لسياسة الانفتاح التي اعتمدتها بلدية طرابلس، هي قيام رئيس البلدية باستقبال المواطنين دون موعد سابق يومي الاثنين والأربعاء من كل أسبوع، من الساعة الحادية عشرة وحتى الواحدة ظهراً، للاستماع إلى شكاويهم وطلباتهم والتدخُّل فوراً مع أجهزة البلدية لمعرفة سُبُل مساعدة المواطنين لتلبية حاجاتهم وتسهيل أمورهم وإعطاء الأوامر اللازمة لمباشرة القيام بالاجراءات المناسبة.

ويكمن الوجه الآخر لهذا التعاون في اللقاءات التي يُجريها رئيس البلدية مع المواطنين خلال جولاته الأسبوعية في أحياء المدينة، وولوجه أمكنة التجمُّعات والمقاهي والتحاور مع المواطنين، حول شؤون المدينة بصورة عامة ومتطلبات الأحياء، وكثيراً ما يترافق ذلك بزيارة ميدانية فورية لمعاينة مكان الشكوى أو المشروع المطلوب تحقيقه.

ثم توسّع التعاون في بلدية طرابلس إلى برنامج «اللجان المحلية»، وذلك بتشجيع الأحياء على تشكيل لجان من أبنائها تهتم بمتطلباتها وتحضر مساء كل يوم أربعاء إلى دار البلدية، من الساعة السادسة مساءً وحتى التاسعة منه، حيث يتم التداول في المشاريع اللازمة لإنماء الحي وتطويره ويجري تحديد موعد الزيارة الميدانية له بحضور اللجنة وسكانه ويكون إلى جانب رئيس البلدية مجموعة من الفنيين العاملين في البلدية. وهكذا يبدأ رسم خطة العمل والتي يشارك في تنفيذها شباب الحي إلى جانب عمال البلدية. ويقوم التعاون عملياً في مختلف مجالات العمل، من تقديم اليد العاملة إلى توفير المواد اللازمة، ومن ثم حماية العمل ورعايته وتأمين استمرارية الاستفادة منه. وهكذا تمكّنت بلدية طرابلس من أن تكون رائدة في هذا العمل الإنمائي، ذلك أن عملية الإنماء تبدأ بالإنسان الذي يبقى هو الأساس في تطوير أي مجتمع.

لقد أدّت هذه المنهجية إلى تحقيق منجزات كثيرة تشهد لها المدينة، لأنه ما من حي إلا ونَعِم ببعض منها، إذ جرى تأمين أرصفة وحدائق وتنظيم تقاطعات وإنارة عامة للأحياء وتجميل الساحات وإنشاء أمكنة لعب للأطفال وتشييد ملاعب كرة القدم وغيرها كثير. ولعل النقطة الأهم هي الشعور بالمسؤولية الذي تفجر لدى المواطنين فأصبحوا حرّاساً لهذه المنجزات يعملون على صيانتها بصورة دائمة، وفي هذا رفع للإنسان من مستوى المواطن العادي إلى مستوى المواطن المسؤول.

وفي الزيارة الأخيرة التي قام بها ممثّل الأمم المتحدة في لبنان لمدينة طرابلس والتي اطّلع فيها على ثمار التعاون بين البلدية واللجان المحلية، أعرب عن إعجابه بهذا الإنجاز واعتبره مثالاً يُحتذى وطلب عرض هذه التجربة على القائمين بمشروع التنمية الأهلية في الأمم المتحدة نظراً لأهمية العملية في تطوير الإنسان وتمكينه من المشاركة الفعلية في إدارة شؤونه.

ولا يقتصر التعاون في بلدية طرابلس على المواطنين واللجان، بل يطال أيضاً الجمعيات الأهلية بمختلف أنواعها من إنسانية وكشفية واجتماعية وثقافية، وذلك عن طريق إشراكها في كل النشاطات التي تقوم بها البلدية في مناسبات عديدة لا سيّما في حملات التوعية البيئية أو خطط النظافة العامة أو مهرجانات طرابلس.

ولا يقل هذا التعاون في مستواه عن التعاون مع الإدارات والمؤسسات العامة العاملة في المدينة، فما من عمل يُمكن أن يكتمل إذا قامت به البلدية منفردة، إذ لا بد لها من التعاون مع غيرها من الإدارات المعنية بشؤون المدينة كل في مجال اختصاصها ونطاق عملها، ذلك أن البلدية إذا كانت تجمع فيها كل الاختصاصات لكنها لا تحتكرها، فلها شركاء آخرون لا يقل دورهم عن دورها ولا بد لها من أن تتعاون معهم تأميناً للنجاح في العمل.

التعاون بين المدن

لا شك في أن المدينة تُشكّل، بكل أبعادها، صورة مصغّرة عن العالم الذي نعيش فيه، ومن هنا تبرز أهمية الدور الذي يُمكن أن تلعبه المدينة أو منظمات المدن على نطاق أوسع وأكبر من نطاق المدينة، بل ومن نطاق الوطن الواحد، مستفيدة من تجربتها ونجاحها على صعيد سكانها ومحيطها، لتنظيم العلاقات الإنسانية بين مدن متباعدة، مختلفة، ساعية بذلك إلى إزالة الصراعات وتخفيض التفاوت المعيشي وتحريك عملية الاقتصاد.

لذلك فإن العلاقات بين المدن في البلد الواحد أو المنطقة الواحدة أو في العالم كله يجب أن لا تقف عند حدود تبادل الرسائل الودية في المناسبات، أو على الزيارات البروتوكولية، بل يجب أن تكون هذه العلاقات عميقة تصل إلى حدود التعاون في مجالات إدارة المدينة وتطويرها، فتشمل إعداد العاملين وإدارة المصالح والإدارات البلدية والمؤسسات العاملة في المدينة لخدمة المواطنين في مختلف المجالات.

وإزاء ضرورة قيام تعاون بين المدن، ورغبة هذه المدن بجعل هذا التعاون حقيقة قائمة لها نتائج ملموسة، كان لا بد من أن يظهر هذا التعاون عبر أشكال متعددة سنسعى إلى إبراز أهمها عارضين خصائصه.

■ أولاً: التعاون بين مدينتين في مجال معين

يُعتبر هذا التعاون الشكل الأول الذي اعتمدته المدن خاصة عندما كانت المجتمعات تقوم على أساس المدينة، فالاتصال بين مدينة وأخرى أدى إلى قيام تعاون بينهما في مجال معين وجدت فيه المدينتان قاسماً مشتركاً أو حاجة لأحدهما متوفرة في الأخرى. وهكذا بوشر بما يُعرف بالتبادل

الاقتصادي أو الثقافي وحتى العلمي بين المدن.

وهذا الشكل من التعاون نجده بين مدينتين ضمن دولة واحدة، أو بين مدينتين من دولتين مختلفتين. غير أن القاسم المشترك الذي دفع بالمدينتين إلى إقامة هذا التعاون، اختلف بين حالة وأخرى بحيث كان الرابط التاريخي أو الجغرافي أو العرقي أو الديني هو المحرك لإقامة هذا التعاون.

■ ثانياً: التوأمة بين مدينتين

تطوّر التعاون بين مدينتين إلى شكل التوأمة التي ترمي إلى إرساء التعارف الحقيقي والشامل بين الشعوب، وإرساء السلام بينها ومساعدة القوي للضعيف والغني للفقير، بحيث لم يعد التعاون مُقتصراً على مجال واحد بل أصبح شاملاً مختلف المجالات المشتركة، وكثيراً ما تكون التوأمة نهاية مرحلة من التعاون في مجال معين، تشعرُ بعدها المدينتان بالحاجة إلى توسيع إطار التعاون بينهما.

والتوأمة تقوم على الإرادة بتأسيس علاقة مباشرة ومستمرة وشاملة مرتكزة على رغبة المواطنين، لأن عمل الإدارة المحلية منبثق عن الإرادة الشعبية، فهي تُشكّل سلطة محلية مُنتخبة مختلفة كلياً عن الإدارات العامة.

وفي هذا الإطار نجد نشاطات: النقل، الإدارة، معالجة النفايات، تنقية المياه المبتذلة، وغيرها، إذ تقدم إحدى المدينتين خبرتها وإمكاناتها ومنجزاتها في هذا النشاط أو ذاك، لتضعها بتصرُّف المدينة الأخرى بحيث تستفيد منها في تطوير النشاط موضوع التوأمة أو التعاون.

ومن أبرز خصائص التوأمة بين المدن:

* على الصعيد التقني: تعالج مشاريع وبرامج التعاون في إطار عمل دائم ومستمر بين المدن بعيداً عن معالجة الأمور الآنية.

* على الصعيد السياسي: تُمارس الإدارة المحلية دورها المستقل عن الدولة وإداراتها، مُشكّلة بذلك وحدة قائمة بذاتها.

* على الصعيد الدبلوماسي: تُمكّن التوأمة المدن من القيام بعمل دولي ذي طابع خاص إلى جانب العمل الدبلوماسي الذي تقوم به الدول.

■ ثالثاً: التعاون ضمن مجموعة من عدة مدن

ويتوسّع إطار التعاون بين المدن ليُصبح شاملاً عدة مدن، تربطها علاقات معينة أو تعترضها مشاكل مشابهة أو تعيش في محيط جغرافي واحد. ولعل المثال الأوضح على هذا النوع من التعاون هو شبكة مدن البحر الأبيض المتوسط (MED CITES) التي تضم (١٨) مدينة ساحلية، بمعدل

مدينة واحدة من كل دولة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

فهذا الحوض يُشكِّل مثلاً حياً وطبيعياً للنطاق الإقليمي الذي تتوفّر فيه قواسم مشتركة نجدها في المدن المحيطة به: تماثل في المناخ وفي الزراعة، وتقارب في سلوك السكان الثقافي والحضاري ونمط العيش.

والاتصال بين سكان هذه المدن يعود إلى آلاف السنين، مما أدى إلى نسج روابط فيما بينهم باتت تُشكِّل اليوم ثروة إنسانية وحضارية مميّزة، مما يوجب الاهتمام بها والحفاظ عليها.

أما الموضوع المهم الذي دفع بمدن الشبكة للتلاقي والتعاون في ما بينها، فهو ما تعانيه شواطىء المتوسط من تلوُّث بيئي ناجم عن النشاطات الصناعية القائمة حوله، أو عن النشاطات الموسمية على سواحله خلال فترات السياحة. هذا التلوُّث الذي أخذ ينعكس سلباً على مدن المتوسط، وأصبح يستدعي العمل بجدية لمعالجة المشكلات الناجمة عنه، وتلافي الكارثة التي من شأنها أن تقضي على الحياة فيه.

أما المحرّك لهذا التعاون فهو الخبرة في المعلومات والإعداد والتقنيات المتوفّرة لمدن الشبكة والتي تُشكِّل، إذا ما انفتحت على بعضها وتبودِلت فيما بين المدن، إمكانات ضخمة لتطوير وتحسين الخدمات المحلية وخفض كلفتها.

وقيام هذه الشبكة جرى ضمن برنامج الأُمم المتحدة (METAP) الذي يرمي إلى توفير المساعدة الفنية لحماية البحر الأبيض المتوسط في مجال البيئة، والذي حث رؤساء بلديات المدن المشاركة على التعاون للبحث عن حلول للمشاكل البيئية التي تعاني منها مدنهم، ولهذا كانت بداية نتائج هذا التعاون عمليات المسح البيئي التي استفادت منها خمس مدن كانت طرابلس إحداها، فضلاً عن الاتفاقات الثنائية التي عقدتها بعض مدن الشبكة للتعاون في عدد من المجالات المشتركة في ما بينها.

وعملية المسح جرت من قبل فريق عمل مشترك مؤلّف من (١٢) خبيراً محلياً ودولياً خلال فترة ثلاثة أسابيع، وشاركهم في هذا العمل ممثلو الوزارات المعنية والمصالح والمؤسسات العامة وغرف التجارة والصناعة والنقابات المهنية والتجمُّعات الصناعية والمنظّمات الحكومية. وبذلك فإن عملية المسح لم تقتصر على الأجهزة البلدية، بل تمّت بمشاركة واسعة من المواطنين مباشرة باعتبارهم المعنيين في الدرجة الأولى بالاهتمام بشؤون مدينتهم ومعالجتها.

ولقد تمت الاستفادة من المعلومات التي تم الحصول عليها نتيجة الدراسة، لوضع تقرير مفصّل أظهر واقع كل مدينة، وجعل المسؤولين والسكان فيها، على حد سواء، يدركون المخاطر التي تُحدق

بمدينتهم على الصعيد البيئي، ويسترشدون طرق العمل على إيجاد الحلول اللازمة لها.

كما شكّل هذا التقرير مجموعة معلومات بات على كل مدينة أن تُنشىء الأجهزة اللازمة لتتبُّعها ومراقبة مسار تطوُّرها، بغية ضبطها والتحكُّم بها، ومعالجة الأوضاع الناشئة عنها قبل استفحالها ووصولها إلى مرحلة الخطورة.

كذلك قامت كل مدينة بوضع استراتيجية خاصة بها، رسمت معالم الخطط التي ستعتمدها لمعالجة قضايا البيئة لديها، مع تحديد الأهداف الواجب تحقيقها، والأولويات الواجب مراعاتها، توصُّلاً للتخفيف من النتائج السلبية لمشاكل البيئة التي تُعاني منها المدينة.

والتعاون بين عدة مدن أوروبية وعربية حول موضوع معين نراه اليوم من خلال الشبكات التي انبثقت عن برنامج (MED URBS) الذي يرعاه البنك الأوروبي للاستثمار. وهذا البرنامج يقوم على مساعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المتوسط، عن طريق تنفيذ خطط عمل مشتركة بين بلديات المدن الأوروبية والمدن المتوسطية المشرقية.

وبعبارة أخرى فإن هذا التعاون يرمي إلى:

* خلق وتعزيز شبكات التعاون بين المدن عبر المتوسط.
* تنمية العلاقات التعاقدية المتبادلة ضمن إطار عمل مشترك ومستمر.
* تبادل ونقل المعرفة والخبرات بين مدن الشبكة في مجالات إدارة المدن وتنمية دورها.

إن هذا البرنامج اثبت نجاحه فهو يضم الآن (٢٣٦) مدينة موزّعة على (٤٢) شبكة تعمل في المجالات الآتية:

العمل الاجتماعي ـ الثقافة ـ إدارة موارد الطاقة ـ إدارة الموارد البشرية ـ إدارة أجهزة المدينة ـ التخطيط المدني ـ حماية البيئة ـ المعلوماتية.

أما المدن المُشاركة فهي تنتمي إلى الدول التالية:

ألمانيا ـ انكلترا ـ بلجيكا ـ الدانمارك ـ اسبانيا ـ فرنسا ـ اليونان ـ إيرلندا ـ إيطاليا ـ هولندا ـ البرتغال ـ الجزائر ـ قبرص ـ مصر ـ الأردن ـ لبنان ـ مالطا ـ المغرب ـ سوريا ـ فلسطين ـ تونس وتركيا.

وربما كان من عوامل نجاح هذا البرنامج الخصائص الجديدة الي حملها للعلاقات بين المدن، لجهة إقامة علاقات مباشرة بين المدن بعيداً عن تدخُّل الأجهزة الحكومية؛ كما أنه يربط بين شطري شواطىء المتوسط.

والآن بدأت المجموعة الأوروبية في التركيز على برنامج جديد تحت اسم ECOS OUVERTURE والذي يرمي إلى جعل المدن معبراً لإقامة تعاون بين المؤسسات الاقتصادية العاملة في نطاق هذه المدن. وبعبارة أخرى فإن الطابع العام لهذا البرنامج هو اقتصادي، لذلك فإنه يهتم بالدرجة الأولى بالأمور الآتية:

- التخطيط الاقتصادي والتطوير الصناعي.
- تنشيط السياحة ورسم استراتيجياتها.
- حل مشاكل البطالة في مختلف القطاعات.
- إعداد المناطق الصناعية.
- التكامل والتعاون بين الأجهزة البلدية ومؤسسات القطاع الخاص.
- حماية التراث والمعالم الأثرية.
- خطط حماية ومساعدة الطبقات الاجتماعية غير الميسورة.
- الطاقة واستخداماتها وتصنيعها وتطويرها.

ولقد ساهمت طرابلس في هذا البرنامج عبر مشاركتها في شبكتين منها، إحداهما تهتم بالسياحة والثانية بالتطوير الصناعي، وذلك لإدخال طرابلس ضمن برامج الرحلات السياحية المنظّمة، ولتمكين المؤسسات الاقتصادية من الاستفادة من إمكانات وخبرات المؤسسات المماثلة في المدن الأوروبية الأعضاء في هذه الشبكات لا سيّما على صعيد تطوير الصناعات الغذائية أو الحرفية القديمة.

■ رابعاً: التعاون بين مدن منطقة جغرافية معينة

يتخذ هذا التعاون أشكالاً متعددة، فهو يقوم بين عدة مدن في دولة واحدة وهذا ما عُرِف بالاتحادات البلدية أو المجموعات الحضرية.

وقانون البلديات اللبناني أعطى أهمية للاتحادات البلدية وأعطى مجالسها صلاحيات إنمائية واسعة، إذ اعتبر من أولوياتها «إقرار الخطة الإنمائية ضمن نطاق الاتحاد».

كما أن الموازنة العامة تلحظ سنوياً اعتمادات خاصة لتوزّع على الاتحادات البلدية، كل ذلك لتشجيع إقامة مثل هذه الاتحادات نظراً إلى أهمية التعاون في العمل البلدي، غير أن التجربة العملية بقيت مرتبطة إلى حد كبير بمدى قناعة رؤساء البلديات الأعضاء في الاتحاد بالتعاون كعنصر فاعل في تطوير العمل البلدي، إذ أن البعض منهم بقي أسير النطاق الضيق للتفكير.

كما يُمكن أن يقوم بين مدن دولة واحدة لا سيّما المدن المنضوية في منظمة معينة وهذا ما نشهده في فرنسا (Cités Unies FRANCE) أو إيطاليا وبلجيكا وبعض الدول العربية المغربية، حيث تُشكّل المدن المنتمية إلى الاتحاد الدولي للمدن المتحدة مجموعات ضمن الدولة الواحدة، لتنسيق العمل في ما بينها واتخاذ مواقف موحدة من الأمور المعالجة ضمن الاتحاد الذي ينتمون إليه.

■ خامساً: التعاون بين مدن منطقة قومية معينة

ولعل أبرز مثال على هذا الشكل هو منظمة المدن العربية، ومنظمة المدن الإفريقية، ومنظمة العواصم والمدن الإسلامية، التي تضم مدن عدة دول تربطها علاقات تاريخية أو قومية أو دينية أو غير ذلك.

■ سادساً: التعاون بين المدن ضمن إطار المنظمات الدولية

إن هذا الشكل يُعتبر الحد الأقصى الذي يُمكن أن يبلغه التعاون بين المدن، لأنه يُلغي جميع الحواجز التي يُمكن أن تفرّق بين مدينة وأخرى ولأي سبب كان، لتقيم علاقات تبادلية فيما بينها ضمن إطار منظم ومُحدّد، وإن الاتحاد الدولي للمدن المتحدة (CITES UNIES) يُشكّل افضل مثال على هذا النمط من التعاون، وقد أدى نجاحه إلى استقطاب انتساب المدن إليه من شتى أقطار المعمورة، فلا توجد قارة إلا ونجد لها مشاركة ملموسة في هذا الاتحاد وهو يضم حالياً ما يزيد عن ألفي مدينة.

■ سابعاً: التعاون بين المنظمات

إن هذا التعاون يجب أن يؤدي إلى تعميق التعاون المباشر بين المدن، لا أن يحل بدلاً عنه فتُصبح أسيرة انضوائها في منظمة معينة، بحيث لا تعود قادرة على إقامة علاقات تبادلية مباشرة مع مدن منظمة أخرى إلا عبر المنظمة التي تنتمي إليها.

ولقد كان التعاون بين المنظمات مقتصراً على العلاقات التي تقيمها كل منظمة مع كل من المنظمات الأخرى بصورة منفردة ومباشرة، وأثمر هذا الشكل من التعاون عن نشوء تعارف بين مدن كل منظمة مع مدن المنظمات الأخرى، فضلاً عن تطوير نظام بعض المنظمات على ضوء أنظمة المنظمات الأخرى.

غير أن هذا التعاون ما لبث أن انتقل إلى مستوى فعّال، بمناسبة انعقاد قمة المدن في اسطنبول في العام ١٩٩٦، قبل أيام من انعقاد المؤتمر العالمي للسكان فيها Habitat II.

ولقد كان لانعقاد المؤتمر العالمي هذا دور كبير في حث المنظّمات العالمية للمدن لأن تتعاون وتتشارك فيما بينها، فتُخاطب منظمة الأمم المتحدة ساعية لأن تلعب دورها على الصعيد العالمي. ولقد أدّى هذا إلى تأسيس منسقية الجمعيات الدولية للمدن والسلطات المحلية (CAMVAL) والتي اعتُبرت منذ تأسيسها محاورة للأمم المتحدة باسم مدن العالم. وبذلك يُمكن القول إن التعاون بين منظّمات المدن قد بلغ ذروته، إذ بدت مدن العالم وكأنها منضوية في منظمة واحدة، وفي ذلك أكبر نجاح لها لكي تتعاون فيما بينها، على مواجهة المشاكل التي يُعاني منها سكان الأرض. وبذلك فإنها تُقدِّم أفضل الخدمات لمواطنيها، وهذا ما يُشكِّل أصلاً مبرّر وجودها.

■ ■ ■